

إطار المؤهلات القارية الأفريقية (الأسكف)



سيكون الأسكف كالتالي :



شاملا

يشمل المؤهلات من جميع المستويات والنظم الفرعية للتعليم والتدريب

متقبلاً للابتكار



من التوجهات والتقنيات الحديثة



منفتح

لمساهمة أصحاب المصلحة والممارسات الجيدة من أفريقيا والعالم

إن الأسكف أمر حيوي للعمليات التي تساهم في خلق مساحة تعليمية أفريقية :

▶ النهوض بتنفيذ استراتيجية التعليم القاري 2016-2025

▶ مواءمة التعليم العالي في أفريقيا وتنفيذ إطار ضمان الجودة والاعتماد للبلدان الأفريقية

▶ تنفيذ استراتيجية التعليم والتدريب المهني والتقني للاتحاد الأفريقي لتعزيز توظيف الشباب

رؤية الأسكف

▶ تعزيز قابلية المقارنة ولجودة وشفافية المؤهلات من جميع القطاعات الفرعية ومستويات التعليم والتدريب ودعم نتائج التعلم مدى الحياة للناس:



▶ تيسير الاعتراف بالشهادات والدبلومات :



▶ العمل في تكامل مع أطر المؤهلات الوطنية والإقليمية، ودعم إنشاء حيز تعليمي أفريقي مشترك



▶ تعزيز التعاون والتواءمة بين أطر المؤهلات (الوطنية والإقليمية) في أفريقيا وفي جميع أنحاء العالم



تنمية الاسكف: مشاريع الاتحاد الافريقي - الاتحاد الاوروي

في سياق جدول أعمال التعاون بين الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي، التزم الاتحاد الأوروبي بدعم تطوير إطار الأسكف، كما هو محدد في الإجراء 4 لتحالف أفريقيا وأوروبا للاستثمار المستدام والوظائف (تم تبنيه في 12/09/2018).

تتعاون مفوضية الاتحاد الإفريقي مع الاتحاد الأوروبي، ووكالة التعاون الدولية الألمانية والمؤسسة الأوروبية للتدريب في تطوير الأسكف خلال الفترة 2019-2022. تعد أنشطة تطوير الأسكف جزءاً من برنامج مهارات شباب الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي ومبادرة المهارات الأفريقية وهو برنامج أطلقه الاتحاد الإفريقي بالتعاون مع الحكومة الألمانية

المخرجات الرئيسية للمشروع: تم التحقق من صحة سياسة الأسكف والوثيقة الفنية وخطة العمل لاتخاذ القرارات من قبل مفوضية الاتحاد الإفريقي.

إن عملية تطوير الأسكف هي عملية شاملة، وتستند إلى ما يلي

الدليل والتحليل

تحليل أساسي مستكمل وشامل لحالة أطر المؤهلات وديناميكياتها وقضاياها (على الصعيد الوطني والإقليمي) في أفريقيا .



القيادة السياسية لمفوضية الاتحاد الإفريقي والتشاور مع أصحاب المصلحة الأفارقة (على الصعيد الوطني والإقليمي والقاري)

ويعتمد نجاح واستدامة الاسكف كأداة للسياسة العامة على ملكية وقيادة مفوضية الاتحاد الإفريقي ودعم أصحاب المصلحة الأفارقة. ولذلك، فإن الفريق الاستشاري التابع للجنة الاستشارية المعنية بالمشورة والمساعدة من أجل التنمية، والمؤلف من 38 ممثلاً (على الصعيدين الوطني والإقليمي)، يقدم المشورة ويستعرض النتائج .



رفع التوعية وتنمية قدرات أصحاب المصلحة الأفارقة ونشر المعلومات عن تنمية الاسكف، فضلاً عن تقاسم الخبرات بشأن أطر المؤهلات في أفريقيا وبقية العالم كجزء لا يتجزأ من أنشطة المشروع .



مخرجات المشروع المتوسطة المخطط لها

خلال الفترة 2019-2022 :

- دراسة تخطيط الاسكاف (حتى منتصف 2020)
- دراسة جدوى للاسكاف (حتى منتصف 2022)

الأنشطة الرئيسية الأخرى

(2019-2022):

- ورش عمل استشارة أصحاب المصلحة
- رفع مستوى الوعي وتنمية القدرات
- التواصل عبر الإنترنت لدعم تطوير الاسكف وتبادل المعلومات
- مسودة وثائق سياسة الاسكف ذات الصلة والمعلومات التقنية لاجتماعات اللجنة الفنية المتخصصة (STC-EST)

الاشخاص المعنيين بالتواصل حول مشروع الاسكف

الاتحاد الإفريقي

الدكتور يوهانس ولدتنساي

كبير الخبراء

Woldetensaey@africa-union.org

مؤسسة التدريب الأوروبية

اودورادا كاستل برانكو

اطر مؤهلات الخبراء

Eduarda.Castel-Branco@etf.europa.eu

وكالة التعاون الدولي الألمانية:

فاين جاكن

مستشار المشروع

Fabian.jaekel@giz.de

وفد الاتحاد الاوروي لدى الاتحاد

الافريقي

اكيلو دستا

مدير المشروع

kliiu.DESTA@ees.europa.eu

انطلاقة الاسكف في العام 2019

إطلاق عملية تطوير الاسكف

بدأ أصحاب المصلحة من القارة بأكملها عملية تطوير الاسكف في ورشة العمل الافتتاحية التي عقدت (2 و 3 سبتمبر 2019) ، في مقر مفوضية الاتحاد الإفريقي في أديس أبابا و تم عقد الاجتماع الأول للمجموعة الاستشارية للاسكف في 4 سبتمبر 2019 .

دراسة تخطيط الاسكف

توفر دراسة تخطيط الاسكف تحليلاً شاملاً ومحدثاً للمكانة التي تقف فيها أفريقيا فيما يتعلق بتطوير أطر المؤهلات وتنفيذها وتجديدها و سوف تملأ نتائج تقرير دراسة رسم التخطيط الفجوة الحرجة في المعلومات وتساهم في الهندسة القائمة على الأدلة في دراسة تخطيط الاسكف. ولا تزال الدراسة جارية وتشمل الأنشطة دراسة استقصائية عبر الإنترنت لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي البالغ عددها 55 دولة وللمجموعات الاقتصادية الإقليمية وزيارات الخبراء لمجموعة من البلدان والمجموعات الاقتصادية الإقليمية للتحليل المعمق وحلقات عمل للتشاور والنقاش مع أصحاب المصلحة.

يشارك في تمويل هذا المشروع الاتحاد الأوروبي ووزارة التعاون الاقتصادي والتنمية

